

وفي هذا يحاول الاقتصاد السياسي تنفيذ الأهداف الاجتماعية باستخدام النظريات الاقتصادية ومراعاة الظروف الاقتصادية. هذا يضعها بين العمل والسياسة. السعادة غير مناسبة كهدف حضاري وتطوري لأن الفائدة المضافة فقط هي التي يمكن التحقق منها بشكل موضوعي

وفي هذا تتميز القوانين الاقتصادية بأنها:

نسبية التطبيق: تتغير بتغير الزمان والمكان، فالحياة الاقتصادية في المجتمعات البدائية لا تنطبق قوانينها في المجتمعات المعاصرة. وفي ظل المجتمعات المعاصرة ذاتها نجد اختلافاً من مجتمع إلى آخر. فالثبات والاستقرار في القوانين الاقتصادية يتسمان بالنسبية

أقل حتمية: فإذا ما قارناها بقوانين العلوم الطبيعية، سنجد أن العلاقات التي تحكمها كثيرة ومتشعبة، مما يجعل قوانينها تخضع للاستثناءات. فليس بالضرورة أنه إذا حدث كذا وكذا سينتج عنهما كذا، مما يجعل الحتمية في القوانين الاقتصادية أقل منها في العلوم الطبيعية

أقل دقة: وهذا يقودنا إلى أنها في حساباتها أقل دقة من قوانين العلوم الطبيعية، فهي تعبر فقط عن ميل أو اتجاه معين مرشح للحدوث «ويمكن تعريف علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يعنى بدراسة القوانين الاجتماعية التي تحكم إنتاج وتوزيع الوسائل المادية (المال) التي

تستخدم في إشباع الحاجات الإنسانية